

مفاوضات ربع الساعة الأخير تمهد لحكومة بقيادة النهضة وقلب تونس

التيار والشعب يرفضان رسمياً المشاركة في حكومة الجملي



الجملي في مأزق

واعتبر هؤلاء أنه مجرد اتفاق مبدئي قد يتم نقضه من أي طرف وفي أي لحظة خاصة بعد الاتهامات المتبادلة بين النهضة والتيار الديمقراطي بشأن المسؤولية عن إبطاء ظهور التشكيل الحكومي. وبلغت هؤلاء إلى الشق النافذ في النهضة، ويقوده راشد الغنوشي وزير الصحة السابق عماد الحمامي، الذي لا يريد تقديم تنازلات جديداً للتيار، وخاصة ما يتعلق بمنحه وزارتي العدل والداخلية، ما فجر الخلاف بينهما وحال دون انضمام التيار إلى الحكومة. وسيعقد الجملي اجتماعاً ثانياً مع ممثلي الأحزاب، الإثنين، لتحديد تشكيلة

ومسويون على ائتلاف الكرامة وكتلتي الإصلاح الوطني، والمستقبل. وبلغت المتابعون إلى أن سيناريو التحالف مع قلب تونس يعد الخطة الأولى المفضلة لدى الحركة لما سيمنحه لها من حزام سياسي قوي، على شاكلة تحالفها السابق مع حزب نداء تونس عقب انتخابات عام 2014.

ولكن جازت النهضة برفضها التحالف مع قلب تونس التي تتهمه بالفساد، فقد دفعها انسداد المشاورات مع بقية الأحزاب، خاصة المحسوبة على الثورة، إلى إبرام تفاهات معه سرا، الأمر الذي يهدد لدخولهما في تحالف في الحكومة الجديدة.

وستسمح مواقف الأحزاب الرفضة للتحالف معها بتبرير خطوة التحالف مع قلب تونس أمام الرأي العام وخاصة أمام ناخبها، ما من شأنه أن يحفظ ماء الوجه لحركة النهضة.

وأكد رئيس حزب قلب تونس نبيل القروي، الأحد، خلال ندوة صحفية للحزب بقره "أنه في حال توفرت شروطهم فإنهم سيدعمون حكومة الجملي".

وبيّن أن من بين شروطهم تكوين حكومة دون محاصصة حزبية وتحييد وزارات السيادة والعسل على تكوين حكومة كفاءات وطنية، وفق تعبيره.

ولم يصدر على الفور موقف من النهضة بشأن إعلان الحزبين رفضهما المشاركة في الحكومة الجديدة، ومن المرجح أن تعلن عنه في الساعات القليلة القادمة.

وكانت حركة النهضة (54 نائبا من أصل 217 بالبرلمان) قد أعلنت عن توصلها إلى اتفاق مبدئي لتشكيل الحكومة مع حزب التيار الديمقراطي (22 نائبا)، وحركة الشعب (15 نائبا) وحركة تحيا تونس (14 نائبا).

وسبق أن أعلن التيار أنه غير معني نهائياً بتشكيل الحكومة وأنه لن يصوت لصالحها بالبرلمان، ليعود مطلع الأسبوع الماضي إلى طاولة المفاوضات بعد تلقيه عرضاً جديداً من النهضة وقبولها شروطه للمشاركة في الحكومة. لكنّ متابعين شككوا في قدرة هذا الائتلاف على الصمود خاصة وأنّ اقتسامات داخل النهضة تعطل مشاورات تشكيل الحكومة.

يدفع تراجع أحزاب التيار الديمقراطي وحركة الشعب وحركة تحيا تونس عن المشاركة في الحكومة الجديدة، واختيارها الاصطفا في موقع المعارضة، حركة النهضة المعنية بالمشاورات الحكومية إلى إبرام تحالف مع حزب قلب تونس، ومحاولة استغلال انسداد المشاورات لترويج أنه تحالف اضطراري مع حزب انتقدته جهرا، غير أنها تدفع بهذا السيناريو منذ البداية سرا، لما سيمنحها من حزام سياسي قوي في المشهد الجديد.

بدوره حسم حزب تحيا تونس الذي يقوده رئيس حكومة تصريف الأعمال الحالية يوسف الشاهد، مسألة الانضمام إلى ائتلاف حكومي تقوده حركة النهضة الإسلامية الفائزة في الانتخابات التشريعية التي أجريت في أكتوبر الماضي.

وأكد القيادي بحزب تحيا تونس مهدي عبد الجواد في تصريح لإذاعة محلية، الأحد، أن "الموقف الرسمي والثابت للحزب هو حكومة مصلحة وطنية" وأن "الحزب غير معني بالمشاركة في الحكومة المرتقبة".

ويحرج رفض الأحزاب المشاركة في الحكومة الجديدة، رئيس الحكومة المكلف الذي يعد التونسيين بتشكيلها في أقرب الأجل.

وفيما لم يعلق على قرار انسحاب الأحزاب من المشاورات الحكومية الأحد، جند الجملي تأكيده أنه "ستكون للتونسيين حكومة الأسبوع المقبل (الأسبوع الجاري)"، مشيراً إلى "سيناريوهات محتملة".

بدوره أوضح قيس العرقوبي المكلف بالإعلام لدى رئيس الحكومة المكلف، في تصريح لـ"العرب" أن "الجملي سيعلم موقفه الرسمي من المشاورات عقب إيداع جميع الأحزاب بمواقفها النهائية، وسيشرح طبيعة الحكومة المرتقبة للرأي العام عبر ندوة صحفية الإثنين".

وأشار العرقوبي إلى أن "جميع سيناريوهات التحالف واردة أمام الجملي".

ويتوقع المتابعون أن تدخل حركة النهضة في تحالف مع حزب قلب تونس حتى تتمكن من تشكيل ائتلاف حكومي. وسبق أن كشفت مصادر لـ"العرب" عن تفاهات سرية أبرمت بين النهضة وقلب تونس لحل أزمة الحكومة.

وأكد المصادر أن "الحكومة الجديدة ستتألف من 24 وزيرا بينهم وزراء من حركة النهضة، ومقربون من قلب تونس،

تونس - أعلن حزبا التيار الديمقراطي وحركة الشعب في تونس، الأحد، عدم مشاركتها في ائتلاف حكومي تجري مشاورات بشأن تشكيله عقب اجتماع مجلسيها الوطني، ما قد يدفع رئيس الحكومة المكلف الحبيب الجملي إلى الالتجاء إلى ورقة التحالف مع أحزاب وازنة أخرى ويرجح أن يكون في مقدمتها حزب قلب تونس، بهدف الحصول على أغلبية مريحة تتيح له تشكيل فريقه الحكومي في الأجل الدستورية.

ويبرر التيار قراره بأن التصور العام للحكومة "لا يرتقي إلى مستوى التحديات المطروحة على البلاد"، وأعلن أنه أبلغ رئيس الحكومة المكلف الحبيب الجملي بموقفه.



وقال الحزب إنه سيعمل على أن يكون معارضة نزيهة وجديّة ومسؤولة. من جانبه، أعلن حزب حركة الشعب أيضا عن عدم الدخول في ائتلاف حكومي لاعتراضه على منهجية تشكيل الحكومة.

وقال أمين عام الحزب زهير المغزاوي إن "عرض رئيس الحكومة المكلف لا يلبي الحد الأدنى مما طلبته حركة الشعب، وهي بالتالي غير معنية بالدخول في الحكومة". ويتشكل الحزبان معا كتلة موحدة بمعية عدد من المستقلين، وتعد الكتلة الثانية في البرلمان، وهما من بين الأحزاب الأربعة التي التفتت برئيس الحكومة المكلف، الجمعة، للاتفاق حول ائتلاف حكومي.

ترقب في ليبيا لرد الجيش على ميليشيات مصراتة

طرابلس - تسود حالة ترقب في ليبيا بعد انقضاء المهلة التي منحها الجيش الوطني الليبي لميليشيات مصراتة والتي انتهت ليل الأحد، حيث أمهل الجيش الميليشيات مدة ثلاثة أيام ابتداء من الجمعة إلى غاية الأحد، خيرها فيها بين الانسحاب من العاصمة طرابلس ومدينة سرت أو التعرض لقصف جديد. ويتساءل المراقبون عن الخيارات التي سينتجها الجيش الليبي للرد على تعنت الميليشيات التي تدعم حكومة الوفاق الليبية وتقف وراء تاجيح الصراع في البلد، في الوقت الذي تزيد فيه حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج الأوضاع تعقيدا، بعد استنجاها بتركيا من أجل صد التقدم الميداني للجيش في معركة طرابلس، كما أبرمت اتفاقا عسكريا يعرض السيادة الليبية للانتهاك.

وإبدى الجيش الليبي، السبت، رفضه التمدد في المهلة الممنوحة أمام ميليشيات مصراتة، مشيراً إلى أنه "لن يتم تجديدها أو تمديدتها".

وعلى ضوء ذلك يرجح مراقبون أن يرفع الجيش جاهزيته في المدينة ويواصل عملياته الميدانية التي تركز على مواقع عسكرية تستخدم لتخزين الأسلحة والمعدات العسكرية التركية من قبل الميليشيات المسلحة.

ونقلت وسائل إعلامية عن مدير إدارة التوجيه المعنوي بالجيش الوطني الليبي، خالد المحجوب، قوله إن "الجيش سيوجه ضربات قوية لميليشيات مصراتة" في حال لم تلتزم بمهلة الأيام الثلاثة، مشدداً على قدرة الجيش الليبي على "صد أي عدوان تركي، وأن قواته البحرية ستنتقل المعركة إلى المتوسط".

وسبق أن وجه الجيش الليبي في بيان الجمعة "رسالة جديدة لحكامه وعقلاء مصراتة بأن يقدموا مصلحة مدينتهم وأمنها وسلامتها على مصالح المتطرفين الذين يقودونها للدمار والقتل والتطرف والإرهاب".

وحت البيان "الحكام في مصراتة على أن يدعوا أبنائهم الذين يقاتلون في صفوف ميليشيات حكومة الوفاق المزعوم لترك السلاح ومغادرة جبهات القتال في طرابلس وسرت فوراً ودون تأخير".

وتأتي التطورات الميدانية في إطار معركة تحرير قلب طرابلس التي أعلنها قائد الجيش المشير خليفة حفتر الأسبوع الماضي، لتحرير العاصمة التي تسيطر عليها الميليشيات والجماعات الإرهابية.

صمت الرئيس الجزائري في أول نشاط رسمي له يعزز مخاوف المعارضة

الرئيس الخميس الماضي، حيث شدد رئيس حزب العدالة والحرية محمد سعيد على ضرورة إطلاق خطوات عملية لتهدئة الأجواء، من أجل إقناع المعارضين بالانخراط في الدعوة إلى الحوار السياسي.

لا يستبعد أن تضم الحكومة الجديدة التي سيعلم عنها تبون قريبا، أسماء محسوبة على الحراك الشعبي بغية تفكيك موجة الاحتجاجات المستمرة

وما زالت قضية سجناء الرأي تتصدر لائحة المطالب المرفوعة من طرف الشارع المعارض، وتعتبر مؤشرا رئيسيا على أي بوادر لحلحلة الأزمة السياسية، حيث ينتظر أن يمثل الأربعمائة القادم الناشط السياسي المعارض ورئيس الحزب الديمقراطي الاجتماعي (غير معتمد) كريم طابو، أمام القضاء للنظر في لائحة التهم الموجهة إليه.

كما مثل، الأحد، الناشط والمعارض فوضيل بومالة أمام قضاء العاصمة، في أجواء من التوتر والترقب، لمعرفة توجهات السلطة الجديدة تجاه الفئة المذكورة، ومدى دخول تعهدات الرئيس عبدالمجيد تبون، حول الحريات السياسية والإعلامية، قيد التنفيذ، أو اعتبارها جزءا من خطاب الاستهلاك الإعلامي، الذي يلجأ إلى استمرار نفس النظام ونفس السياسات.

لكن في المقابل يبدو أن الرجل يريد أخذ الوقت الكافي في مسألة الحكومة الجديدة، حيث عمد إلى قبول استقالته وتكليفها بالبقاء في مهامها إلى غاية الإعلان عن طاقم جديد، ولو أنه المح -من خلال الاستغناء الفوري عن رئيس الوزراء السابق نورالدين بدوي، واستخلافه بوزير الخارجية صبري بوقادوم كوزير أول بالنيابة، والإعلان عن إنهاء مهام وزير الداخلية صلاح الدين دحمون- إلى

توجيه رسائل قوية لتيار داخل السلطة كان يدعم المرشح عز الدين ميهوبي، أثناء الحملة الانتخابية. ومع ذلك تبقى قضية وزير الداخلية تمثل قربانا لتهدئة خواطر الشارع الغاضب، من تصريحات أدلى بها سابقا، نكر فيها أن "المعارضين للانتخابات الرئاسية هم مثليون وشوان، عملاء وخونة"، وهو ما ألهب غضب المحتجين وزاد في حجم الاحتجاجات التي تزامنت مع الاستحقاق الرئاسي.

وكان الرئيس الجزائري الجديد قد تعهد في عدة تصريحات خلال حملته الانتخابية، بأنه "سيعكف على منح المشعل للشباب، وأن حكومته ستكون مطعمة بوزراء شباب في سن قد يقل حتى عن 30 عاما"، وهو ما قد يفسر تأخر الرجل في الإعلان عن هوية الحكومة الجديدة، التي لا يستبعد أن تضم أسماء محسوبة على الحراك الشعبي، بغية تفكيك موجة الاحتجاجات المستمرة.

ولم تصدر عن تبون خلال تدشينه وتفقد لمعرض الإنتاج الوطني أية رسالة استثنائية أو سياسية، وكل ما صدر عنه تلميحات مقتضبة عن الشأن الاقتصادي للبلاد، حيث شدد على إيلاء الحكومة الجديدة أهمية كبيرة للاقتصاد الرقمي، ودعا إلى فتح جميع المطارات الداخلية وتنظيم رحلتين على الأقل في الأسبوع من أجل تسهيل عملية التنقل وإعطائها المرونة اللازمة، باعتبارها جزءا أساسيا من اقتصاد البلاد.

ولم تتوقف الانتقادات السياسية للسلطة الجديدة على خلفية عدم تفاعلها السريع مع مطالب التهئية، خاصة مع استمرار نفس الممارسات منذ تنصيب

وتنتهي اضطرابات سياسية تقف على عتبة العام من الزمن. وكان الرئيس الجديد قد باشر عملية ترتيب البيت الداخلي في قصر المرادية، بتعيين اثنين من أعضاء حملته الانتخابية في مناصب هامة بالمؤسسة، ويتعلق الأمر بمدير حملته الانتخابية محمد الأمين مساعيد في منصب الأمين العام لرئاسة الجمهورية، ونورالدين عبادي في منصب مدير الديوان.



تبون أمام تحدي إرضاء الشارع

صابر بلادي

الجزائر - قام الرئيس الجزائري الجديد عبدالمجيد تبون، الأحد، بافتتاح معرض للمنتجات المحلية في العاصمة، في أول نشاط رسمي له بعد تنصيبه الخميس الماضي، خلفا لعبدالعزیز بوتفليقة، الذي أطاحت به انتفاضة شعبية قبل أشهر. وينتظر الفاعلون في القطاع الاقتصادي، الرسائل الأولى للرئيس المنتخب حديثا بعد قرابة عام من الركود، بسبب تأثير الاحتجاجات السياسية على الوتيرة الاقتصادية للبلاد.

ويأتي أول نشاط ميداني للرئيس الجديد، وسط لغط شعبي ومخاوف لدى الشارع، من تضارب الخطاب الرسمي مع الممارسات العملية، في ما يتعلق بالحريات وتقليص الهوة مع الحراك الشعبي، وذلك غداة استمرار نفس الممارسات القمعية ضد المتظاهرين والمحتجين على السلطة خلال الأسبوع الأخير.

وفيما أطلق تبون رسائل طمأنة للرأي العام الداخلي وكشف عن تعهدات سياسية، أثناء خطابه الرسمي الأول على هامش حفل التنصيب، استمرت الاعتقالات واحكام السجن في حق الناشطين.

ورغم أن القضاء الجزائري أمر، الأحد، بالإفراج عن الممثل التلفزيوني عبدالقادر جريو، بعدما جرى اعتقاله الجمعة ببلدة تليلات في ولاية (محافظة) وهران غربي الجزائر، إلا أن توقيفه شكل صدمة للشارع الجزائري، وزاد من حجم الشكوك حول توجهات السلطة الجديدة في التعاطي مع الوضع الداخلي.